



موازنة ٢٠٠٧م - تزويد مكاشيش النجدي على حدتها من طاقم البلاد

■ أحييت مشاريع موازنات العام المالي ٢٠٠٧ التي قدمتها الحكومة إلى مجلس النواب أمس الأول إلى لجنة خاصة مكلفة بدراستها وإعداد تقرير عنها تمهيداً لمناقشتها ومن ثم إقرارها. وحملت مشاريع قوانين الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٧ قدراً كبيراً من التجديد والتحسين سواء في طريقة إعدادها أو في شكل إخراجها أو في السياسات التي تضمنتها أو في دلالات مؤشراتنا.

زيادة الدعم الرأسمالي للسلطة المحلية بحوالي ١٠٠٪

الحدودة. وتنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس باستئصال الفساد من جذوره فقد تم إعداد الموازنة العامة بحيث تتضمن وسائل كافية لتعزيز الشفافية بهدف تفعيل أدوات الرقابة على كل من حصول المال العام وإنفاقه. وفي هذا الإطار فسيتم التركيز في العام القادم على تطبيق القوانين الضريبية بصرامة وعلى بذل مزيد من الجهود لتحسين الإدارة الضريبية ورفع كفاءتها وفاعليتها. ومن المتوقع أن يترتب على ذلك أثر إيجابي في تقليص التهرب الضريبي وتحصيل حقوق الخزينة في مواعيدها. وسوف يتم إعادة النظر في الضريبة المقطوعة بما يسهل عملية تحصيلها مما يسميها مصلحة الضرائب من التوسع في تحصيل الضريبة ممن لا يدفعونها في الوقت الحاضر بفضل إضفاء مزيد من الشفافية والوضوح في مقدار الضريبة واليات تحصيلها. وكذلك فقد حرصت الحكومة عند إعداد مشاريع قوانين الموازنات لعام ٢٠٠٧ على استيعاب وتطبيق قواعد إستراتيجية إصلاح الخدمة المدنية. حيث تم إعادة النظر في خصصات المرتبات والأجور وفقاً لمقتضى هذه الإستراتيجية كذلك فإنه قد تم ربط الزيادة في حجم القوى العاملة بمتطلبات خطة

٩٧٥ مليار ريال وبزيادة مقدارها ٣٩٧ مليار ريال عن تقديرات موازنة عام ٢٠٠٦ ونسبتها حوالي ٣٩٪. وقدرت المنح بمبلغ ١٩.٩ مليار ريال مقابل ١٩.٦ مليار ريال لعام ٢٠٠٦ محققة بذلك زيادة قدرها ٠.٣ مليار ريال، وترتيباً على ما تقدم قدرت الموارد العامة الإيرادات العامة في موازنة عام ٢٠٠٧ بمبلغ ١٤٠٠ مليار ريال وتسجيل ارتفاعاً عن مستواها في عام ٢٠٠٦ بما مقداره ٤٠٠ مليار ريال ونسبته ٣٨٪. وقدر إجمالي الاستخدامات العامة "النفقات العامة" لعام ٢٠٠٧ بمبلغ ١٦٢٢ مليار ريال مقابل الاستخدامات العامة في عام ٢٠٠٦ بمبلغ ١١٧٠ مليار ريال ونسبته زيادة مقدارها ٣٩٪ تقريباً.

الإقراض للقطاع الخاص. وفي هذه الحالة فإنه سيكون بالإمكان استئصال جزء كبير من العرض النقدي الناتج عن تخفيض الدين العام الداخلي. ومن المتوقع أن يتجه معظم إقراض البنوك التجارية إلى الأنشطة الاستثمارية التي ستعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي. ويتوقع كذلك أن تحافظ مؤشرات التعامل مع العالم الخارجي على مستوياتها الحالية الجيدة. فمن المتوقع أن يستمر فائض الميزان الجاري عند مستوى ٢٪ من الناتج المحلي، ومن المتوقع أن ينخفض عجز حساب رأس المال ومن الممكن أن يتحول هذا العجز إلى فائض. ويرجع ذلك إلى تحسن المناخ الاستثماري في اليمن وإلى الدعم المتوقع حصوله نتيجة مؤتمر لندن. ونتيجة لذلك فإنه من المتوقع أن يستقر احتياطي البلاد من العملات الصعبة عند مستوياتها الحالية. ولذلك فإن وضع الريال اليمني سيكون مستقراً تبعاً لذلك. وقال البيان إنه تم أخذ التطورات الاقتصادية والدولية بعين الاعتبار عند إعداد مشاريع قوانين الموازنات لعام ٢٠٠٧. فمن المؤكد أن تؤثر هذه التطورات على الاقتصاد اليمني بشكل عام والأوضاع المالية بشكل خاص. وفي هذا الإطار فإن هناك تطورات مهمة هما التغيرات المتوقعة في أسعار النفط والخارجيات ما يسمى بالحرب على الإرهاب. لا شك أن لهذه التطورات وغيرهما من التطورات تأثيرات مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والمالية في المنطقة والعالم وبالتالي في اليمن. ذلك أن اليمن يستورد معظم احتياجاته من العالم الخارجي ويصدر سلعة أولية مثل النفط إليه ويوجد عدد كبير من رعاياه يعملون في الخارج وتمثل تحويلاتهم جزءاً رئيسياً من مصادر النقد الأجنبي فيه. بالإضافة إلى ذلك فإن اليمن يرغب في الحصول على استثمارات خارجية على المدى المتوسط من المساعدات من قبل الدول المانحة.

ومن المتوقع أن يصل عجز الموازنة إلى حوالي ٢٢٤,٣ مليار ريال ونسبته تصل ٥,٦٣٪ من الناتج المحلي المتوقع في عام ٢٠٠٧. وسوف يتم تمويل العجز من مصادر التمويل المحلي ونسبة ١٨٨,٣ مليار ريال ونسبة ٨٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في عام ٢٠٠٧. ومصادر التمويل الخارجي بحوالي ٤٠ ملياراً بما نسبته ٢١,٩٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام ٢٠٠٧.

وتنمية اقتصادية شاملة وأكد البيان المالي أن الموازنة العامة انطلقت من كونها خطة الحكومة للسنة المالية المقبلة حدد الاتجاهات المستقبلية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومحاربة الفقر وتحسين مستويات المعيشة لجميع المواطنين اليمنيين من خلال خلق وظائف للمواطنين وتحسين متوسط نصيب الفرد من الدخل وتمكين المهتمين وساعات العمل. ويجسد البيان فإن ذلك يتطلب تحقيق إنجازات كبيرة في مجال التعليم الفني والمهني بشكل خاص والتعليم الأساسي بشكل عام. لذلك فقد تضمنت مشاريع قوانين الموازنات الاعتمادات المطلوبة لتشغيل جميع معاهد ومراكز التدريب الفنية والمهنية الحالية والإعدادات الضرورية لإنجاز تلك التي هي قيد الإنشاء. وفي نفس الإطار فقد تم النظر بإيجابية كبيرة لمخطط متطلبات تحسين التعليم الأساسي وخصوصاً تلك المتعلقة بتعليم الفئات اليمينية. ولنفس الأسباب تم البدء بتجهئة الظروف المناسبة لإقامة المناطق الصناعية التي ستعمل على مساعدة العاطلين على الحصول على عمل مناسب. وكذلك حرصت الحكومة في مشاريع قوانين الموازنات على الاستمرار في توفير كافة المتطلبات اللازمة لدعم القوات المسلحة والأجهزة الأمنية لتبقى العين الساهرة على منجزات الوطن وأمنه واستقراره.

تطور اقتصادي وسياسي وعكست مشاريع قوانين الموازنات التطورات المتوقعة محلياً وخارجياً في المجالات الاقتصادية والسياسية. ففي المجالات الاقتصادية المحلية فإنه من المتوقع أن يتحسن معدل النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠٠٧. فبعد أن حقق الاقتصاد اليمني خلال السنوات الأخيرة نمواً بمعدلات متواضعة وصلت في المتوسط إلى حوالي ٤٪ فإنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد اليمني خلال عام ٢٠٠٧ بمعدل يقرب من ٥٪. ويرجع ذلك إلى الإصلاحات التي قامت بها الحكومة في الماضي وإلى استمرار في دفع مواصلته ذلك وبوتيرة أكبر وفي مختلف الصعد، ولا سيما ما يتعلق منها بالسياسات المالية والنقدية والانفتاح التجاري على العالم الخارجي فضلاً عن إسراع الاجتثاث للقطاع الخاص ليبلع دوراً ريادياً في دفع النشاط الاقتصادي وعملية التنمية من خلال مواصلة تنفيذ برنامج تحديث التشريعات التي تعزز وترسخ مسيلاً البنية السوقية في النشاط الاقتصادي. وسيترتب على ذلك تقليص معدل البطالة وارتفاع معدل التشغيل.

رفع مستوى الخدمات الصحية للمواطنين وشق ٨٠٠ طريق

ومن المتوقع أن يستقر أسعار النفط في عام ٢٠٠٧ عند مستوياتها الحالية. أي أنه من المتوقع أن تكون أسعار النفط العالمية خلال العام القادم في حدود ٥٠-٥٥ دولاراً للبرميل. وفي هذه الحالة فإن الآثار المتوقعة على الاقتصاد اليمني لهذه المستويات من الأسعار ستعتمد طبيعياً الحال على الفارق بين سعر الصادرات اليمنية من النفط وسعر الواردات من السلع الأخرى. فإذا ما ارتفعت أسعار الواردات بنفس النسبة فإن الاقتصاد اليمني سوف لن يتأثر من ذلك. لكن إذا ارتفعت أسعار الواردات بنسب أعلى فإن الاقتصاد اليمني سيتأثر سلباً. والعكس سيحدث في حال ارتفاع أسعار الواردات بنسب أقل.

أما فيما يخص ما يسمى بالحرب على الإرهاب فإنه لسوء الحظ لا يتوقع أن تشهد نهاية سريعة. وسوء الحظ أيضاً فإنه من المتوقع أن تظل المنطقة العربية ميدان هذه الحرب. وما من شك بأن ذلك سيكون له عواقب وخيمة على المدى الطويل على اقتصاديات هذه الدول بما فيها اليمن. ذلك أن تكاليف محاربة الإرهاب ستكون بكل تأكيد على حساب النفقات التنموية. وستسعى الحكومة للحصول على مساعدات من الدول الشقيقة والصديقة لمواجهة بعض هذه الآثار السلبية. وبفضل الجهود الكبيرة التي بذلها فخامة الأخ على عبد الله صالح رئيس الجمهورية فقد نجحت اليمن في مؤتمر لندن من

كتب/ جمال مجاهد

وقد استندت مشاريع قوانين الموازنات على توجهات وإستراتيجية وأولويات الخطة الخمسية الثالثة ٢٠١٠-٢٠٠٦. وفي مقدمتها قطاعات التربية والتعليم والتعليم الفني والمهني. وأشار البيان المالي لمشاريع موازنات العام المالي ٢٠٠٧ الذي حصلت "الميثاق" على نسخة منه إلى أن الحكومة تعتبر الخدمات التي تقدمها للمواطنين في مجال التربية والتعليم الركيزة الأساسية لبناء الإنسان القادر على مجاراة العصر ومواكبة مختلف تطورات التكنولوجيا والاقتصادية والسياسية. حيث تم رفع مخصصات التعليم والتعليم الفني والمهني بحوالي ١١٠٪. ومن القطاعات التي حظيت بالأهمية قطاع الرعاية الصحية. وفي هذا الإطار فإن الحكومة ومن خلال مشاريع قوانين الموازنات قد بذلت كل الجهود الممكنة لرفع مستوى الخدمات الصحية للمواطنين. فقد تضمنت مشاريع الموازنات زيادة كبيرة في النفقات التشغيلية في جميع الوحدات الصحية والمحافظة والمستوصفات والمستشفيات العامة في البلاد بهدف تحسين مستويات الخدمات التي تقدمها للمواطنين وخصوصاً أصحاب الدخل المحدود.

التعاقد مع القطاع الخاص لتوليد الطاقة الكهربائية وشرائها منه

وأكد البيان المالي اهتمام الحكومة بقطاع الكهرباء، فحتى يتم التغلب على النقص الحاد في الطاقة الكهربائية فقد تم البدء بالتعاقد مع القطاع الخاص لتوليد الطاقة وشرائها منه. وفي نفس الوقت فإن العمل جارٍ على إنجاز محطة إنتاج الكهرباء بواسطة الغاز، والتي يتوقع أن تبدأ في إنتاج الطاقة الكهربائية في نهاية عام ٢٠٠٧. وسوف تستمر الجهود للحصول على تمويل لإقامة المزيد من محطات توليد الطاقة باستخدام الغاز.

ومن القطاعات التي حظيت بالأهمية أيضاً قطاع الطرق حيث ستواصل الحكومة تنفيذ برنامجها الطموح للطرق وخصوصاً الطرق الخيرية. ففي عام ٢٠٠٦ تم توفير التمويل اللازم للاستمرار في شق ما لا يقل عن ٨٠٠ طريق. وتم رصد المبالغ الكافية للاستمرار في شق عدد مماثل من الطرق في عام ٢٠٠٧. وإلى جانب ذلك فإن العمل يستمر على قدم وساق في شق طرق أخرى بتمويل خارجي ومحلي. بالإضافة إلى ذلك وحفاظاً على هذه المكاسب فإن مشاريع الموازنات قد تضمنت مخصصات للدراسات والمواصفات والرقابة مما سيسمح من أداء هذا القطاع، وكذلك فإنه قد تضمنت المخصصات الكافية للقيام بأعمال الصيانة الروتينية والوقائية للطرق.

وكما حظيت السلطة القضائية بالأولوية في موازنة العام ٢٠٠٧ حيث ستستمر الحكومة خلال العام القادم بتجهئة كافة السبل والمتطلبات اللازمة لسرعة البت في القضايا وتقليص المدد الزمنية للتقاضى. وستستمر الحكومة في تنفيذ ما يتبقى من مكونات إستراتيجية إصلاح القضاء في عام ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن يترتب على ذلك تعزيز أحد أركان البيئة الاقتصادية الجاذبة والمحفزة للاستثمار باعتبار أن القضاء العادل والنزيه وسرعة التقاضي وفرض النزاعات لا غنى عنه في المجتمعات التي تسعى نحو التقدم والرفق.

إصلاح القضاء

ومن القطاعات التي اهتمت بها الموازنة الجديدة تطوير القطاع الخاص، حيث ستستمر الحكومة في تنفيذ برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي وذلك في إطار سعيها للنهوض بالاقتصاد الوطني وإرساء أساس متين للتنمية المستدامة. وبما يفرض إلى توزيع مكاسب التنمية على مختلف مناطق البلاد والتأخير بشكل مباشر على حياة المواطنين وتحسين ظروف معيشتهم. ولذلك فقد قامت الحكومة بإعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٥٪ النمو المتوقع للاقتصاد اليمني خلال عام ٢٠٠٧م

الحصول على منح وقروض ميسرة تصل إلى حوالي ٤,٧ مليار دولار خلال السنوات الأربع القادمة. وستعمل الحكومة على الاستفادة من هذه المساعدات بأسرع وقت ممكن. ولا شك أن ذلك سيساعد اليمن على تطوير بنيتها التحتية خصوصاً تلك المرتبطة بمستويات المعيشة مثل الكهرباء والمياه ومحاربة الأمراض والقضاء على الأمية وتنمية المناطق الفقيرة وتمكين المهتمين وغيرها من المجالات التي ستعمل على تخفيف منابع الفقر والمعاناة. وقدر إجمالي الموارد العامة الثالثة "الإيرادات العامة" لعام ٢٠٠٧ بمبلغ ١٣٧٥ مليار ريال مقابل

والتنفيذ لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس فقد تم العمل على توفير كل المساعدات الممكنة لتشجيع الشباب على الاندماج في النشاط الاقتصادي. فبعد أن تم رصد مبالغ لتوفير وظائف سريعة في عام ٢٠٠٦، فإن الحكومة ستعمل في عام ٢٠٠٧ على توفير الليات التي تقدم المساعدة المالية والإدارية لأصحاب المشاريع الصغيرة بهدف تشجيعها على توفير وظائف جديدة. كما أنه لن يتم فرض أية ضرائب جديدة أو زياداتها في العام القادم بهدف عدم إضافة أي عبء جديد على المواطنين وخصوصاً أصحاب الدخل

الحالي بين الطلب والعرض التقديري. فعلى الرغم من وجود مؤشرات على وجود بعض الاختلال في هذا الجانب فإن البنك المركزي قادر على مواجهة ذلك والحفاظ على التوازن وإن كان ذلك يتطلب بعض التعديلات في بعض مكونات السياسة النقدية. وعلى وجه التحديد فإنه من المتوقع أن يعمل البنك المركزي على إعادة النظر بسعر الفائدة وكذلك فإنه من المتوقع أن يعمل البنك المركزي على تنفيذ إستراتيجية إصلاح النظام المصرفي. وفي حال تحقق ذلك فإنه سيعمل على تشجيع البنوك التجارية على

العمل على توفير كل المساعدات الممكنة لتشجيع الشباب على الاندماج في النشاط الاقتصادي. فبعد أن تم رصد مبالغ لتوفير وظائف سريعة في عام ٢٠٠٦، فإن الحكومة ستعمل في عام ٢٠٠٧ على توفير الليات التي تقدم المساعدة المالية والإدارية لأصحاب المشاريع الصغيرة بهدف تشجيعها على توفير وظائف جديدة. كما أنه لن يتم فرض أية ضرائب جديدة أو زياداتها في العام القادم بهدف عدم إضافة أي عبء جديد على المواطنين وخصوصاً أصحاب الدخل